

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



٩٥٠

الملوك كاسب

تأليف

الفييه المحقق

آية الله العظمى الميرزا محمد باقر الزنجاني قدس سره

١٣١٢ - ١٣٩٤ هـ

الجزء الثالث

شابك (دورة) ٣ - ١٩١ - ١٤٣ - ٦٠٠ - ٩٧٨

ISBN 978 - 600 - 143 - 191 - 3



المكاسب

(ج ٣)

الفقيه المحقق آية الله العظمى الميرزا محمد باقر الزنجاني

حجة الإسلام الشيخ محمود الزنجاني

الفقه

مؤسسة النشر الإسلامي

٩١٢

الأولى

٥٠٠ نسخة

١٤٣٩ هـ. ق

٩٧٨ - ٦٠٠ - ١٤٣ - ١٩٤ - ٤

ISBN 978 - 600 - 143 - 194 - 4

■ المؤلف :

■ المحقق :

■ الموضوع :

■ طبع ونشر :

■ عدد الصفحات :

■ الطبعة :

■ المطبوع :

■ التاريخ :

■ شابك ج ٣ :

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجامعة المدرّسين بقم المشرفة

سرشناسه: زنجاني، ميرزا محمدباقر، ۱۳۱۲ - ۱۳۹۴ ق.

عنوان قراردادى: المكاسب. شرح.

عنوان و نام پديدآور: المكاسب / تأليف محمدباقر الزنجاني ر.ه. ۱۳۱۲ - ۱۳۹۴ هـ؛ المحقق محمود الزنجاني.

مشخصات ظاهري: ۳ ج.

فروست: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي؛ ۹۴۸، ۹۴۹، ۹۵۰.

شابك: (دوره) ۳ - ۱۹۱ - ۱۴۳ - ۶۰۰ - ۹۷۸؛ ج. ۱: ۰ - ۱۹۲ - ۱۴۳ - ۶۰۰ - ۹۷۸؛

ج. ۲: ۷ - ۱۹۳ - ۱۴۳ - ۶۰۰ - ۹۷۸؛ ج. ۳: ۴ - ۱۹۴ - ۱۴۳ - ۶۰۰ - ۹۷۸؛

وضعيت فهرست نویسی: فيبا.

يادداشت: عربي.

يادداشت: ج. ۲ و ۳ (چاپ اول: ۱۳۹۷) (فيبا).

يادداشت: كتاب حاضر شرحي بر كتاب «المكاسب» تأليف مرتضى بن محمدامين انصاري است.

يادداشت: كتابنامه.

موضوع: انصاري، مرتضى بن محمدامين، ۱۲۱۴ - ۱۲۸۱ ق. المكاسب -- نقد و تفسير.

موضوع: معاملات (فقه).

موضوع: (Transactions (Islamic Law*)

شناسه افزوده: زنجاني، محمود، ۱۳۳۴ -

شناسه افزوده: انصاري، مرتضى بن محمدامين، ۱۲۱۴ - ۱۲۸۱ ق. المكاسب. شرح.

شناسه افزوده: جامعه مدرسين حوزه علميه قم. دفتر انتشارات اسلامي.

رده بندی كنگره: ۱۳۹۷ ۷۰۲۱۴ م ۸ الف / ۱ / ۱۹۰ BP

رده بندی ديويي: ۲۹۷ / ۳۲۷

شماره كتابشناسي ملي: ۵۲۰۸۵۷۲

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

مباحث الخيارات

٩	الكلام في الخيار وأقسامه وأحكامه
٢٠	الأول: خيار المجلس
٢١	ثبوت خيار المجلس لو كيلي المتبايعين وعدمه
٣١	عدم جواز تفويض الموكل خياره إلى الوكيل
٣٣	عدم ثبوت خيار المجلس للفضولي
٣٤	ثبوت خيار المجلس للمالكين في عقد الفضولي
٣٨	ثبوت خيار المجلس إذا كان العاقد واحداً
٤٣	ثبوت خيار المجلس في بيع من ينعتق على المشتري
٥٥	ثبوت الخيار في شراء العبد المسلم من الكافر
٥٩	ثبوت الخيار في شراء العبد نفسه من مولاه
٦٦	عدم ثبوت خيار المجلس في غير البيع
٦٧	مبدأ ثبوت خيار المجلس
٧٢	مسقطات خيار المجلس

- ٧٣ المسقط الأول: شرط سقوطه في ضمن العقد
- ٨٧ الصورة الثانية من صور شرط سقوط الخيار:
- ٩٠ الصورة الثالثة من صور شرط سقوط الخيار:
- ٩٠ الصورة الرابعة من صور شرط سقوط الخيار:
- ٩٢ عدم لزوم شرط سقوط الخيار إلا إذا وقع في ضمن العقد
- فرع: ذكر العلامة ^١ في التذكرة مورداً لعدم جواز اشتراط نفي خيار
- ٩٥ المجلس في متن العقد
- ٩٩ المسقط الثاني: إسقاط الخيار بعد العقد
- ١٠٦ المسقط الثالث: افتراق المتبايعين
- ١٢٤ الإكراه على التفريق أو ترك التخايير
- ١٢٩ المسقط الرابع: التصرف
- ١٣١ الثاني: خيار الحيوان
- ١٣٣ عدم ثبوت خيار الحيوان في بيع الكلّي
- ١٣٥ اختصاص خيار الحيوان بالمشتري
- ١٣٩ خيار الحيوان يعمّ بيع الانسان وغيره
- ١٤٠ مبدأ خيار الحيوان
- ١٥١ مبدأ خيار الحيوان في الصرف والسلم وعقد الفضولي
- ١٥١ دخول الليالي في زمن الخيار
- ١٥٣ مسقطات خيار الحيوان
- ١٥٩ الثالث: خيار الشرط
- ١٦٢ لاحد لخيار الشرط في طرفي القلّة والكثرة

- ١٦٣ يعتبر في صحّة البيع ضبط مدّة الخيار
- ١٦٨ مبدأ خيار الشرط عند الاطلاق من حين العقد
- ١٧٠ شرط الخيار للأجنبي
- ١٧٩ بيع الخيار
- ٢٠٣ الاشكالات التي ترد على صاحب الجواهر قوله
- ٢٠٥ الكلام في تلف الثمن
- ٢١٨ الرابع: خيار الغبن
- ٢٢٨ اشتراط جهل المغبون بالقيمة السوقية في ثبوت خيار الغبن
- ٢٣١ بيان الفرق في التمسك بقاعدة نفي الضرر بين المقام وبين العبادات
- ٢٣٨ فروض الاقدام وتبيّن الزيادة على ما أقدم عليه
- ٢٤٠ بيان ما هو المعتبر في ثبوت الخيار من التفاوت بين المالين
- ٢٤٥ هل المناط في الغبن علم الوكيل وجهله أو علم الموكل وجهله؟
- ٢٤٦ ما يثبت به جهل المغبون
- ٢٤٨ الاختلاف في الغبن
- ٢٤٩ اعتبار كون التفاوت فاحشاً
- ٢٥٠ المناط في الغبن هو الضرر الماليّ الفعليّ
- ٢٥٢ عدم إمكان الغبن من الطرفين
- ٢٥٦ مسقطات خيار الغبن
- ٢٦٨ تصرفات الغابن
- ٢٧٦ تصرف الغابن تصرفاً مغيّراً للعين بالزيادة أو النقص
- ٢٨٣ التغيّر بالزيادة

- ٢٨٥ الزيادة العينية المحضة
- ٢٨٩ الزيادة العينية بالزرع
- ٢٩١ التغير بالامتزاج
- ٢٩١ الامتزاج بغير الجنس الملحق بالتلف
- ٢٩٣ الامتزاج بغير الجنس والانقلاب إلى حقيقة ثالثة
- ٢٩٤ حصول الزيادة في قيمة الممتزج
- ٢٩٤ حصول النقصان في قيمة الممتزج
- ٢٩٥ الامتزاج بغير الجنس مع عدم صيرورة أحد المالين تالفاً
- ٢٩٦ الكلام في تلف العوضين
- ٢٩٧ ثبوت خيار الغبن في كل معاوضة
- ٢٩٨ خيار الغبن فوري
- ٣٠٣ ضابط الفورية
- ٣٠٤ الجهل بالخيار عذر لا يضرّ معه التأخير في الفسخ
- ٣٠٨ السادس: خيار الرؤية
- ٣١٠ الفرق بين خيار الرؤية وخيار تخلف الشرط
- ٣١٠ مدرك ثبوت الخيار
- ٣١٦ هل يختص خيار الرؤية بالمشتري أم يعمّ البائع؟
- ٣١٨ مورد خيار الرؤية
- ٣١٩ اعتبار التوصيف في بيع العين الغائبة
- ضابط ما يرتفع به الغرر في بيع العين الغائبة والمشاهدة وفي
- ٣٢٢ بيع السلم

- ٣٢٧ خيار الرؤية فوريّ
- ٣٢٨ مسقطات خيار الرؤية
- ٣٣٣ بذل التفاوت لا يوجب سقوط الخيار
- ٣٣٤ شرط بذل التفاوت في ضمن العقد
- ٣٣٥ شرط الإبدال في ضمن العقد بنحو شرط النتيجة
- ٣٣٧ فساد الشرط وعدم كونه مفسداً للعقد
- ٣٣٨ شرط الإبدال في ضمن العقد بنحو شرط الفعل
- ٣٣٨ ثبوت خيار الرؤية في غير البيع من عقود المعاوضات
- ٣٤١ اختلاف البائع والمشتري في ثبوت خيار الرؤية
- ٣٤٥ لو باع أذرعاً منسوجة من الثوب مع أذرع غير منسوجة
- ٣٤٨ السابع: خيار العيب
- ٣٥٠ شرط وصف الصّحة صريحاً لا يوجب إلا خيار العيب
- ٣٥٢ الدليل على التخيير بين الفسخ والامضاء مع الأرش
- ٣٥٤ أخذ الأرش حكم تعبدي وعلى خلاف القاعدة
- ٣٥٦ ثبوت خيار العيب للبائع أيضاً مع ظهور العيب في الثمن
- موضوع الخيار فقدان وصف الصّحة واقعاً حين البيع وظهور العيب
- ٣٥٧ كاشف عن ذلك
- ٣٥٧ القول في مسقطات خيار العيب بطرفيه أو أحدهما
- ٣٥٩ التصرّف مسقط لخيار العيب
- ٣٦١ التلف وما بحكمه مسقط لخيار العيب
- ٣٦٤ فرع: لا خلاف نصّاً وفتوى في أنّ وطى الجارية مانع من الردّ

- ٣٨٤ حدوث العيب عند المشتري
- ٣٨٤ العيب الحادث قبل القبض
- ٣٨٦ العيب الحادث في زمن الخيار
- ٣٨٧ العيب الحادث بعد زمن الخيار
- ٤٠٣ ما يسقط به الأرض دون الردّ
- ٤٠٥ ما يسقط فيه الردّ والأرض
- ٤١٠ زوال العيب قبل العلم به
- ٤١٤ التصرف في المبيع بعد العلم بالعيب
- ٤١٥ موارد اجتماع مسقط الردّ والأرض
- ٤١٧ التعيب فيما لا أرض فيه لعدم تفاوت القيمة
- ٤١٨ التصرف أو التعيب فيما لا أرض فيه حذراً من الربا
- ٤١٩ ترك العمل بمقتضى الخيار بعد العلم بالعيب
- ٤٢٢ وجوب إظهار العيب على البائع وعدمه
- ٤٢٤ مسائل في اختلاف المتبايعين
- ٤٢٤ الفرض الأوّل: الاختلاف في تحقّق سبب الخيار
- الفرض الثاني: اختلاف المتبايعين في مسقط الخيار بعد
- ٤٤١ الاتفاق على تحقّق العيب
- ٤٥٢ الفرض الثالث: اختلاف المتبايعين في الفسخ
- ٤٦٢ الكلام في ماهيّة العيب
- ٤٧٢ الكلام في بعض مصاديق العيب
- ٤٧٣ الحمل في الجارية عيب وكذا في البهيمة

- ٤٧٥ الحمل عيب موجب للخيار ومانع من الردّ
- ٤٧٧ الثيبوبة في الجارية عيب
- ٤٨٢ الغلفة في العبد عيب
- ٤٨٣ عدم الحيض ممّن من شأنها الحيض عيب
- ٤٨٥ الإباق عيب يوجب الخيار
- ٤٨٧ اشتمال الزيت والسمن على الثفل
- ٤٩٣ أحداث السنة
- ٤٩٥ دفع المناقشة في حكم الجذام بتوهمّ تعارض الأخبار فيه
- ٤٩٦ الاشكال في حكم القرن
- ٤٩٨ دفع المناقشة في حكم البرص
- ٥٠٠ دفع مناقشة أخرى في حكم الجذام
- ٥٠٣ خاتمة: في عيوب متفرقة
- ٥٠٥ ظهور الأمة من المحرّمات بالنسب أو غيره ليس عيباً
- ٥٠٥ ظهور المبيع ممّن ينعق على المشتري
- ٥٠٥ ظهور عدم أصالة البائع في البيع
- ٥٠٦ ظهور آثار الوقف عيب
- ٥٠٧ العقم عيب في الجملة

الكلام في الأرش

- ٥١١ ما يضمن به في ضمان اليد والاتلاف
- ضمان الأرش أمر متوسّط بين ضمان المعاوضة وضمان اليد
- ٥٢٣ أو الاتلاف

- ٥٢٤ عدم تعيين كون الأرض من عين الثمن
- ٥٢٦ تعيين كون الأرض من النقيدين إلا أن يرضى المتبايعان بغيرهما
- ٥٢٦ استيعاب الأرض للثمن
- ٥٣٠ وجوب الرجوع في معرفة القيمة إلى العارف بها
- ضابط الخبر والفتوى والبيّنة والشهادة وقول أهل الخبرة موضوعاً
- ٥٣١ وحكماً
- ٥٣٣ حكم عدم إمكان الرجوع إلى العارف بالقيمة
- ٥٣٤ اختلاف المقومين
- ٥٣٥ ضابط التعارض بين المقومين ومناطه

مباحث الشروط

- ٥٦٢ مباحث الشروط

شروط صحّة الشرط

- ٥٧٤ شروط صحّة الشرط
- ٥٧٤ [الشرط الأوّل:] اعتبار القدرة على الشرط
- ٥٨٨ [الشرط الثاني:] اعتبار كون الشرط أمراً سائغاً شرعاً
- ٥٩٠ [الشرط الثالث:] اعتبار كون الشرط ذا غرض عقلائي
- ٥٩١ [الشرط الرابع:] اعتبار عدم كون الشرط مخالفاً للكتاب والسنة
- ٦١٧ [الشرط الخامس:] اعتبار عدم منافاة الشرط لمقتضى العقد

- ٦٢٢ [الشرط السادس:] اعتبار عدم كون الشرط مجهولاً
 ٦٢٢ [الشرط السابع:] اعتبار عدم استلزام الشرط أمراً محالاً
 ٦٢٨ [الشرط الثامن:] اعتبار ذكر الشرط في متن العقد
 ٦٣٢ [الشرط التاسع:] اعتبار تنجّز الشرط
 ٦٣٤ اعتبار رضا الشارط والمشروط عليه

أحكام الشرط الصحيح

- ٦٣٦ أحكام الشرط الصحيح
 ٦٣٦ شرط الأوصاف
 ٦٤٤ شرط النتائج
 ٦٤٦ شرط الأفعال
 ٦٤٦ وجوب الوفاء بالشرط حكم وضعي
 ٦٥٢ عدم استحقاق المشروط له الفسخ بمجرد العقد
 ٦٥٣ الشروط ليست قيوداً في العقود
 ٦٥٦ حق الخيار يتعلّق بالعقد لا بالعين
 ٦٦٠ إسقاط الخيار حين تعذر الشرط
 ٦٦٢ صور الأمر المشروط في ضمن العقد

أحكام الشرط الفاسد

- ٦٧٤ صور فساد الشرط

- ٦٨٦ لا خيار في العقد الصحيح مع الشرط الفاسد
٦٩٠ إسقاط المشروط له الشرط الفاسد

الكلام في أحكام الخيار

- ٦٩٤ الكلام في أحكام الخيار
٧٠١ تخصيص إطلاقات أدلة الارث في الأموال والحقوق
٧١٤ كيفية إرث الخيار
٧٢٩ عدم انتقال الخيار المجعول للأجنبي بموته إلى أحد
٧٣٤ عدم انتقال خيار المالك بخصوصيته الشخصية إلى وارثه
٧٣٥ ارث الخيار مشروط ببقاء موضوعه
٧٣٦ إرث خيار المجلس
٧٣٩ أعمال الخيار إمضاءً أو فسخاً بالفعل والقول
٧٤٤ تصرف ذي الخيار مسقط للخيار
٧٤٩ هل التصرف سبب لتحقيق الامضاء أو الفسخ أو كاشف عنه؟
الفسخ بالفعل أيضاً يتصور بأنحاء أربعة ثلاثة منها محل
للإشكالات
٧٥٢ مقتضى القاعدة في التقايل والفسخ على تقدير تلف العين
٧٦٣ الخيار حق متعلق بالعقد لا بالمال
٧٦٥ حق الخيار لا يصلح بنفسه مانعاً عن تصرفات من عليه الخيار
٧٦٧ مطلقاً

- ٧٧٠ اشتراط عدم التصرف المانع من ردّ العين
- ٧٧٢ تصرف من عليه الخيار فيما انتقل إليه
- ٧٧٥ تصرف من عليه الخيار بالاتلاف على المختار
- ٧٧٥ تصرف من عليه الخيار بالاستيلاد
- ٧٧٦ تصرفه بالعتق
- ٧٧٦ تصرف من عليه الخيار بالنقل اللازم المنجز
- ٧٧٨ تصرف من عليه الخيار بالنقل الجائز المنجز
- ٧٧٩ التصرف الناقل الجائز والمعلق
- ٧٨١ التصرف بإجارة العين
- ٧٨٤ التصرف بالرهن
- ٧٨٥ حكم التصرفات بناءً على الممنوعة منها مطلقاً
- ٧٨٥ التصرف بالاتلاف
- ٧٨٥ التصرف بالاستيلاد
- ٧٨٦ التصرف بالعتق والتدبير والوقف ونحوها
- ٧٨٨ إذن ذي الخيار في التصرف المانع من ردّ العين
- ٧٨٩ إذن ذي الخيار في التصرف عنه لا عن المتصرف
- ٧٩٠ تملك العوضين بمجرد العقد لا بانقضاء الخيار
- ٨٠٩ تلف أحد العوضين في زمن الخيار
- ٨٢٧ حكم إتلاف ذي الخيار ومن عليه الخيار والأجنبي
- ٨٣١ تسليم المبيع والتمن في زمن الخيار

- ٨٣٦ لا يسقط الخيار بتلف العين
٨٣٧ العوضان في ضمان من بيده بعد الفسخ

الكلام في النقد والنسيئة

- ٨٤٠ الكلام في النقد والنسيئة
٨٤١ إطلاق العقد يقتضي حلول العوضين
٨٤٢ جواز اشتراط الأجل في الثمن
٨٤٦ بطلان البيع بثمانين
٨٤٩ عدم وجوب دفع الثمن المؤجل قبل حلول أجله
٨٥٣ الوجوه المذكورة لعدم سقوط شرط الأجل باسقاط المديون
٨٥٨ وجوب قبول الدين الحال على صاحبه
٨٦٢ عدم جواز تأجيل الثمن الحال
٨٦٥ بيع المشتري ما ابتاعه نسيئة

الكلام في القبض

- ٨٧٦ المقام الأول: في ماهية القبض
٨٨١ المقام الثاني: في وجوب القبض
٨٨٤ ثبوت الأجرة في مدة الحبس
٨٨٥ وجوب تفريغ المبيع على البائع
٨٨٧ المقام الثالث: في الأحكام المترتبة على القبض
٩٠١ فهرس الموضوعات